

العنوان:	المصادر الأصولية عند ابن حزم الظاهري والاختلاف فيها مع جمهور الأصوليين وأثر ذلك في الفروع
المؤلف الرئيسي:	ريحاوي، عماد أحمد
مؤلفين آخرين:	حمزة، حمزة (مشرف)
التاريخ الميلادي:	2013
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 764
رقم MD:	614969
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة أم درمان الإسلامية
الكلية:	كلية الشريعة والقانون
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	الأصوليون، ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، 384-456 هـ. ، الفقه الإسلامي ، الاختلافات الفقهية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/614969

لإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

ريحاوي، عماد أحمد، و حمزة، حمزة. (2013). المصادر الأصولية عند ابن حزم الظاهري والاختلاف فيها مع جمهور الأصوليين وأثر ذلك في الفروع (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان. مسترجع من <http://614969/Record/com.mandumah.search/>

إسلوب MLA

ريحاوي، عماد أحمد، و حمزة حمزة. "المصادر الأصولية عند ابن حزم الظاهري والاختلاف فيها مع جمهور الأصوليين وأثر ذلك في الفروع" رسالة ماجستير. جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان، 2013. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/614969>



جمهورية السودان
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم درمان الإسلامية
كلية الدراسات العليا
كلية الشريعة والقانون
قسم أصول الفقه

المصادرُ الأصوليةُ عند ابنِ حزمٍ الظاهريِّ والاختلافُ فيها مع جمهورِ الأصوليين وأثر ذلك في الفروع

بحثٌ مقدَّم لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه

إعداد الطالب
عماد أحمد ربحاوي

بإشراف
أ. د. حمزة حمزة

1434 هـ / 2013 م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

لقد كانَ مادةِ «أثر الاختلاف في القواعد الأصولية» أثرٌ كبيرٌ في نفسي منذ كنتُ على مقاعدِ الدراسةِ في قسمِ الدراسات العليا في كلية الشريعة والقانون بجامعة أمِّ درمان الإسلامية، حيث شَرَّفنا المولى عزَّ وجلَّ بدراسة هذه المادة على يدي أستاذنا الدكتور مصطفى الحن رحمه الله تعالى، الذي أضفى عليها مزيدَ بيانٍ وعمقاً وجمالاً بأسلوبه البديع الأخاذ، ولَمَّا وجدتُ في هذه المادة من غزارةٍ في المحتوى واتساعٍ في علوم الشريعة؛ مما انعكسَ ذلك كله على فكري وتوجهي العلمي فيما بعد.

كُتِبَ في أثر الاختلاف في القواعد الأصولية، وفي تخرِيجِ الفروع على الأصول، كتبٌ عديدة في الماضي والحاضر، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: «تأسيس النظر» لأبي زيد الدَّبُوسِي، و«تخرِيجُ الفروع على الأصول» للزنجاني، و«التمهيدُ في تخرِيجِ الفروع على الأصول» لجمال الدين عبد الرحيم الإسْئوي، و«تفسيرُ النصوص» للأستاذ الدكتور محمد أديب صالح، و«أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء» للأستاذ الدكتور مصطفى الحن رحمه الله، و«أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي» للأستاذ الدكتور مصطفى البغا، وغير ذلك من الكتب التي تمحورتْ معظمُها حولَ أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في مذاهب الأئمة

الأربعة عبر مدرستين أصوليتين؛ مدرسة فقهاء الحنفية، ومدرسة المتكلمين وهم المالكية والشافعية والحنابلة ومن سار وفق منهجهم من بقية الأصوليين.

إلا أن هناك مذهباً خامساً من مذاهب أهل السنة والجماعة جديرٌ بدراسة أصوله ومصادره وأثر ذلك في الفروع الفقهية لهذا المذهب، ألا وهو المذهب الظاهري، الذي وضع أصوله وخطَّ معالمه الإمام داود الظاهري، وجاء من بعده العالم الإمام الفذُّ عليُّ بنُ أحمد بن حزم الظاهري الأندلسي، الذي غدا معلماً للمذهب الظاهري وعلماً عليه، فلا يذكر المذهب الظاهري إلا ويذكر معه ابن حزم، الذي أعاد رسم معالم المذهب، وقعد قواعده، وشيّد بناءه، وأوضح أبعاده، ووسّع رحابه، ونافح لترسيخ أركانه وجادل، ولم يبال في سبيل ذلك بنقض مخالفيه بلسان لاذع، وقول صارم فصل، فصال وجال، وعاضد أقوال الظاهرية بأقوال الأئمة، إن وجد فيها نصيراً، وأفاض في شرح فقه الصحابة والتابعين، وأخرج من ذلك كنوزاً نافعة، وكشف عن معين لا ينضب عطاؤه، ولا ينقطع ورده، واستخرج من ذلك الخضم الزخار من الآثار نفائس انفرد باستخراجها وكشفها، مما وسّع آفاق الفقه ومداركه ومحيطه، فكان جديراً لذلك بتسليط الضوء على علمه ومذهبه، وإلقاء نظرة فاحصة ومتعمقة في أصول مذهب الظاهري، ومع مقارنتها بأصول الأئمة الأربعة، مع تمثيل لأثر هذا الاختلاف في الفروع الفقهية.

والحق إن ابن حزم يشكّل بأصوله وفقهه لوئاً خاصاً، يعكس عميق فهمه للكتاب والسنة؛ النابع من البيئة العلمية والثقافية والاجتماعية الحية التي نشأ فيها، التي كانت في مقدّمة العالم المتحضّر علماً وحضارة وتقدماً، فكانت مهوى أفئدة طلاب العلم يأتونها من كل حدب وصوب من أصقاع المعمورة، حيث كانت

الأندلس قد بلغت قمة الازدهار والنماء في المجالات كافة، الأمر الذي انعكس على فكر ابن حزم ونفسيته وشخصيته العلمية، التي ترفض التقليد والاتباع إلا لما ورد في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ الصحيحة الثابتة، ولا شك أن ذلك يتفق ونزعة ابن حزم الحرة، الذي يريد أن يخلق في رحاب الكتاب والسنة من غير حواجز من الفكر تقف دون ذلك¹، وهو بذلك مجتهد مطلق، يسلك مسلكاً خاصاً في الاختصار على الاستدلال بالنصوص، واستخراج الفقه من ينابيعه وأصوله، من الكتاب والسنة والإجماع والدليل بفروعه الأحد عشر، وهي الأصول التي سنعرض لها بالتفصيل في هذا البحث إن شاء الله تعالى. الذي تشتمل مقدمته على ست نقاط، هي:

1- أهمية البحث.

2- منهجية البحث.

3- إشكالية البحث.

4- الدراسات السابقة.

5- خطة البحث.

6- الشكر والتقدير.

ولنشرع في بيان ذلك في سيأتي.

1 - انظر: «ابن حزم، حياته وعصره - آراؤه وفقهه» الإمام محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة -

مصر، (د. ط) 1997م، ص 236.

أولاً - أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في النقاط الآتية:

1- يقدم البحث دراسة شاملة عن المذهب الظاهري؛ بدءاً من مؤسسه الإمام داود الظاهري، ومكانته العلمية، وشيوخه، وتلاميذه، وثناء أهل العلم عليه، وكذلك مأخذهم عليه، والمحن التي تعرض لها، حتى وفاته.

2- دراسة هل يُعتد بخلاف الظاهري في إجماع العلماء؟

3- تقديم دراسة شاملة عن الإمام ابن حزم الظاهري الذي انتهت إليه رئاسة المذهب الظاهري، بعد أن قعد قواعده، ورسخ أصوله، ورسم معالمه وشيّد أركانه؛ وذلك بدءاً بعصره الذي عاش فيه، وأثر ذلك في فكره، ونسبه، ومولده وأسرته، نشأته وبيئته، ورحلاته، وصفاته الخلقية، وعيوبه وكيف عاجلها، وورعه وتقواه، وطلبه للعلم وشيوخه، ومنزلته العلمية وتعدد مواهبه، ورأي العلماء فيه بين الثناء والمآخذ، وتلاميذه، ومصنفاته ومدلولاتها، ومحتته، ووفاته.

4- بيان المصادر الأصولية عند ابن حزم الظاهري، وأثرها في الفروع الفقهية للمذهب، التي اتسمت بالاتساع والتفرّد عند الظاهرية إلى حدّ الإتيان بالغرائب.

5- المقارنة بين أصول ابن حزم الظاهري مع أصول الأئمة الأربعة عبر مدرستي الفقهاء والمتكلمين.

6- بيان نقاط الاختلاف في المصادر الأصولية بين ابن حزم الظاهري والظاهرية وبين الأئمة الأربعة.

7- عرض نماذج من أثر الاختلاف في المصادر الأصولية بين ابن حزم الظاهري والأئمة الأربعة في الفروع الفقهية لدى الفريقين.

8- بيان اتساع المصادر الأصولية وشمولها، الأمر الذي تجلّى عند الظاهرية على نحو واضح في مبحث الدليل؛ لإدراك ما استجد من نوازل فقهية وربطها بأصولها، مما يؤكد صلاح الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان.

9- تنمية ملكة التحري والاستنباط لدى طالب العلم عن طريق الاطلاع على المصادر الأصولية وآلية تقعيد القواعد وكيفية الاستنباط منها، وجهد الأئمة الخمسة في ذلك، والاطلاع على طريقة فهمهم تلك المصادر وما نتج عنها.

10- معرفة منهجية ردّ الفروع إلى أصولها، وكيف تختلف هذه الفروع باختلاف الضوابط والأصول، مما يوجه طالب العلم ويقوده إلى السير في ركب السلف الصالح في تتبع هذه المنهجية في التقعيد والاستنباط.

ثانياً - منهجية البحث وحدوده

1- نحوت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، وقصدتُ من هذا البحث بيان المصادر الأصولية المعتمدة عند ابن حزم الظاهري؛ كونه أحد أعمدة المذهب الظاهري، وأحد أهم رجالاته ومجدييه، وكون كتبه هي المتوافرة بين أيدينا عن المذهب وتغطي جميع أصول المذهب الظاهري وفروعه، وذلك بغية معرفة المصادر الأساسية للمذهب الظاهري، وما يوافق منها مصادر بقية الأصوليين الأربعة عبر مدرستي الفقهاء والمتكلمين، وما يخالفهم فيها، مع تمثيل لأثر هذا الاختلاف في الفروع الفقهية.

2- عرضتُ لأهم الأدلة بين الفريقين، ولم استقص كل الأدلة بالتفصيل؛ لاسيما مع إسهاب ابن حزم في الرد على مخالفيه، مما وصل في بعض المسائل إلى ما يزيد عن ستين صفحة، كما هي الحال في ردّه على مَنْ خالفه في خبر الواحد مثلاً.

3- اعتمدتُ في كتابة هذا البحث جعل المصادر الأصولية عند ابن حزم الظاهري المحورَ الأساس الذي يدورُ حوله البحثُ، إذ المقصود من البحث بيانُ مصادره الأصولية التي شكّلت مذهبهُ، ثم عرضتُ لمذهب بقية مذاهب الأصوليين في تلك المصادر عبر مدرستي الفقهاء والمتكلمين، مع ذكر نقاط الاختلاف في تلك المصادر بين ابن حزم وجمهور الأصوليين، مع الترجيح ما أمكن ذلك.

4- الاستشهادُ والتمثيل لتلك المصادرِ والاختلاف فيها ببعضٍ ما استنبطَ منها من أحكامٍ وفروعٍ فقهية، تجلي أثر الاختلاف في تلك الأصول والمصادر بين ابن حزم وجمهور الأصوليين من مدرستي الفقهاء والمتكلمين.

5- عدتُ إلى المراجعِ المعتمدة لدى المذاهبِ الخمسة في أخذِ الأحكام من كتب أصحابها، ولم أعتدِ النقولاتِ عن المذهبِ في كتب الأصول أو الفقه المقارن، التي كثيراً ما تعزو أقوالاً مرجوحةً أو ليست هي القول المعتمد في المذهب.

6- كان منهجي في حال الاقتباس من نصوص الأصوليين أن أضع أقوالهم وكلماتهم، دون التعبير عنها بلغتي في الغالب، كما يفعل بعض الباحثين، وقد رأيت في ذلك تأصيلاً للنص، يحميه من اختصارٍ مخلٍّ، أو تحويرٍ يخرجه عن مضمونه، بسبب سوء التعبير، أو سوء الفهم، كما هي الحال في بعض كتب المتأخرين، وكما قال الزركشي: «ولقد رأيتُ في كتب المتأخرين الخلل في ذلك، والزلل في كثير من التقريرات والمسالك، فأتيت البيوت من أبوابها، وشافهتُ كلَّ مسألة من كتابها، وربما أسوقها بعباراتهم لاشتغالها على فوائدها، وتنبيهها على خللٍ ناقلٍ، وما تضمنته من المآخذ والمقاصد»¹. وقد رأيتُ أن هذا المنهج يعطي البحث مزيداً من التأصيل والثقة بمضمونه؛ لا سيما عندما ينتقل القارئ من عبارة عالمٍ يقرّر الحكم، إلى كلام عالمٍ آخر يعلله، أو يزيده تأكيداً أو بياناً، أو يعارضه... وكأن القارئ يكاد يلمس

1 - «البحر المحيط في أصول الفقه» لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي - (ت:

794هـ)، دار الكتب، ط 1، 1414هـ - 1994م، ج 1، ص 7.

الحكمَ بيديه حين يقرؤه بكلمات صاحبه، كحال السامع حين يسمع الكلام من في صاحبه، وإن كان في ذلك بعض الإطالة غير المملة لدى طالب العلم.

7- التركيز على المسائل التي خالفَ فيها ابنُ حزمِ جمهورَ الأصوليين في المصادر المعتمدة لديه، مما أعطى صبغةً خاصةً لمذهبه وفقهه، ولم أحفل كثيرًا بنقاط الاتفاق بين ابنِ حزمِ وجمهورِ الأصوليين، مع ذكرها جميعًا لتكوين صورةٍ شاملةٍ وكاملةٍ عن أصول ابنِ حزمِ الظاهري ومذهبه.

8- التنبيه إلى مدى التزام ابنِ حزمِ الظاهريِّ بما اختطَّه لنفسه من قواعدَ وأصولٍ، ومتى خرجَ عن هذا الالتزام، وإن كان ذلك بأسماء مختلفة إلا أنها تعطي المضمون أو الدلالة نفسها.

9- تخريج الأحاديث الواردة في الرسالة والحكم عليها ما أمكن ذلك، وذلك بالاكْتفاء برواية أحد الشيخين، أو الاقتصار على رواية أحد أئمة الحديث مع حكمه على الحديث، أو بذكر أكثر من تخريج للحديث دون استقصاء لجميع طرق الحديث ورواته، لما في ذلك من إطالةٍ للبحث غيرٍ مرادة.

10- الترجمة للأعلام غير المشهورة، أو التي تطلَّب البحث الترجمة لها، كما هي الحال مع رجال المذهب الظاهري مثلاً، ولم أحفل بترجمة الأعلام المشهورين وأصحاب الكتب المتداولة، لكثرة ذكرهم وذيوع صيتهم وانتشار معرفتهم.

11- كان منهجي في ذكر المصادر أن أذكر معلومات النشر عند ذكر المصدر لأول مرة فقط، ثم عند وروده فيما بعد أكتفي باسم المصدر ومؤلفه فقط، وفي حالات قليلة جدًا أذكر للمصدر طبعة أخرى للضرورة، كوجود سقط في الطبعة الأولى التي اعتمدها، أو وجود بعض الإضافات التي ذكرها محقق الطبعة الجديدة، أو في حال الاضطرار لاستخدام طبعة أخرى بسبب بعض الظروف الخاصة، مع الإشارة إلى ذلك حال ورودها.

12- كان منهجي في ذكر مصادر جمهور الأصوليين أن أبدأ بمصادر المذهب الحنفي ثم أثني بمصادر المذهب المالكي ثم الشافعي ثم الحنبلي، مراعاةً للتسلسل التاريخي للمذاهب الأربعة، مع مراعاة تقديم المصدر الأسبق في كل مذهب، بحسب تاريخ وفاة مؤلفه، كما اتبعت في ذكر المصادر عمومًا تقديم كتب الأسبق بالوفاة من المؤلفين، ما أمكن ذلك.

ثالثاً - إشكالية البحث:

يُعَدُّ ابنُ حزمٍ مجتهداً مطلقاً¹، فلا يقال: إنه مجتهدٌ منتسبٌ²، أو مجتهدٌ في المذهب³؛ لأنه لا يوجد لدى أهل الظاهر تابعٌ ومتبوعٌ، ولا يتبعُ أحدٌ أحداً؛ بل الجميعُ يقتبسونَ من الكتابِ والسنة؛ بل إنَّ المسلكَ الذي يجمعُهم هو اقتصارُهم في الاستدلالِ على النصوصِ، واستخراجُ الفقه من ينابيعه: الكتابِ والسنة والإجماع والدليل وما يلحق بهم، واتفاقُهم على عدمِ تعليلِ الأحكام. وقد اتفقَ منهاجُهم هذا في جملته، لا في تفصيله، ولا فرقَ بينَ داودَ وابنِ حزمٍ في ذلك، فلا يقال: إن ابنَ حزمٍ تابعٌ لداود، حتى يقال: إنه منتسبٌ إليه، مما دفعني إلى دراسةِ مصادرِ الظاهريةِ وأصولها عبرِ مصادرِ ابنِ حزمٍ وأصوله؛ لتأخره ووضوحِ المنهجِ لديه.

وإذا كان هذا المنهاجُ هو المنهاجُ الذي علَّمَ من الدِّين بالضرورة، فإن ابنَ حزمٍ يتَّبَعُهُ لا يقلِّدُ فيه أحداً، فليسَ في المذهبِ الظاهريِّ مقلِّدٌ، فهو المنهاجُ الذي يفتحُ له بابَ الاجتهادِ على مصراعيه لاسيما في مصدره الرابع ألا وهو الدليل،

1 - المجتهد المطلق هو: الذي له أصول فقه خاصة به، وقواعد فقهية خاصة به، وتطبيقات فرعية خاصة

به. «معجم لغة الفقهاء» د. محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبي، دار النفائس، بيروت،

ط2، 1408 هـ - 1988 م، ص 405.

2 - المجتهد المنتسب: من له اختيار وترجيح يُخالف الرَّاجِحَ في مذهب الإمام الذي ينتسب إليه.

«الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف» أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن

منصور المعروف بـ «الشاه ولي الله الدهلوي» (ت: 1176 هـ)، حق: عبد الفتاح أبو غدة، دار

النفائس - بيروت، ط2، 1404 هـ. ص 73.

3 - المجتهد في المذهب هو: الذي يتابع إمامه في أصول المذهب، وقد يخالفه في القواعد الفقهية،

والتطبيقات الفرعية. «معجم لغة الفقهاء» د. محمد رواس قلعجي، ص 405.

ومع ذلك فهو لا يتكلف ولا يتأول، ويأخذ الألفاظ بظواهرها، ولا يحاول تعليل الأحكام، ولا استخراج العلل وتعميمها، بل يأخذ المعنى التكليفي من اللفظ ولوازمه، ولذا كان لابن حزم الظاهري فهم خاص، واتجاه معين في المصادر والأصول يخالف منهاج غيره من العلماء والمجتهدين.

ثم إن ابن حزم ينفي التقليد، فهو ينفي الاجتهاد بالرأي أيضًا، وبذلك يكون قد سد باب الاستنباط بالقياس، والاستحسان، والمصالح المرسلّة، وسدّ الذرائع، ثم سدّ باب التفكير في النصوص عنده لاستخراج عللها ما لم ينص عليها، فسدّ التعليل؛ لأن التعليل هو أساس الرأي، والرأي في الدين عنده مردودٌ جملةً وتفصيلاً، فهو لا يأخذ إلا بالنصوص وظواهرها؛ لأنها عنده كلّها تعبدية، لا تخرج من ظواهرها، حتى مفهوم المخالفة لا يأخذ به¹.

فكانت هذه المصادر والقواعد التي التزمها ابن حزم، وقام عليها المذهب الظاهري، جديرة بالبحث والدراسة والمتابعة؛ لفهم ما انعكس منها من الآراء والمسائل والفروع الفقهية المستنبطة، وما اشتملت عليه من فوائد، وغرائب، وعجائب في بعض الأحيان، وكان ذلك كله مما أغراني ببحث هذا الموضوع الثرّ، مع مقارنة ما ورد فيه مع أصول المذاهب الأربعة المعتمدة.

1 - انظر: «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم الظاهري، حق: د. محمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة-مصر، ط1، 1998م. ج3، ص376.

رابعاً: الدراسات السابقة

لقد كان لتعدد مواهب ابن حزم الظاهري الأثر الكبير والبالغ في تعدد الرسائل العلمية المطروحة حول شخص هذا الرجل الموسوعة ومواهبه وعلومه وتنوعها، لتشمل عدة مناح، منها: الفلسفي، والأخلاقي، والفكري، والأدبي، والعقدي، واللغوي، والفقهية، والأصولي، والتربوي، والتاريخي، والنقدي، والشعري، وغيرها من المناحي التي اتسمت بها شخصية هذا العالم الأملعي الحر، ليصل عدد الرسائل العلمية بين ماجستير ودكتوراه في العالم العربي نحو مئة رسالة علمية.

أما في مجال الفقه وأصوله فقد طُرحت حول أصول ابن حزم الظاهري وفقهه وفكره الأصولي مجموعة رسائل علمية تنوعت بين الماجستير والدكتوراه، أعرض بعضاً منها حسب اطلاعي، وهي على النحو الآتي:

1- «ابن حزم الأصولي»، رسالة دكتوراه للباحث: عبد الله بن عبد الله الزايد، مقدمة في كلية الشريعة والقانون في جامعة الأزهر عام 1974م، بإشراف الدكتور: محمد أنيس عبادة.

2- «مناظرات في أصول الشريعة بين ابن حزم والباجي»¹، رسالة دكتوراه للباحث: عبد المجيد تركي، مقدمة بالفرنسية، ونُشرت في الجزائر ضمن دراسات ووثائق بواسطة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1977م. ثم تُرجمت لاحقاً من قبل الدكتور: عبد الصبور شاهين.

1 - مطبوع، من منشورات دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986 م.

- 3- «المنهج الظاهري في تفسير النصوص الدينية: دراسة في تراث ابن حزم»¹، رسالة دكتوراه للباحث: أحمد طاهر عبد الرحمن النقيب، مقدّمة في كلية اللغة العربية وآدابها في جامعة القاهرة، بإشراف الدكتور: محمد علي مكي.
- 4- «الدليل عند الظاهرية»²، رسالة دكتوراه للباحث: نور الدين الخادمي، مقدمة في عام 1993م، في جامعة الزيتونة - المعهد الأعلى للشريعة، تونس.
- 5- «قواعد المنهج عند ابن حزم الأندلسي»، رسالة دكتوراه للباحث: المهدي عياد الصابري، مقدّمة في عام 1995م، في كلية دار العلوم في جامعة القاهرة، بإشراف الدكتور: حامد طاهر.
- 6- تحقيق كتاب «الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس»³ لابن حزم الظاهري، رسالة دكتوراه من تحقيق الباحث: محمد زين العابدين رستم، مقدمة في جامعة القاضي عياض - كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال، شعبة الدراسات الإسلامية، المغرب.
- 7- «المنهج الظاهري في استثمار الخطاب الشرعي-الأدلة النقلية، الأدلة العقلية»⁴، رسالة دكتوراه للباحث: محمد بن عمر، مقدمة في عام 2006م، في جامعة
-
- 1 - مطبوع، بعنوان: «منهج المدرسة الظاهرية في تفسير النصوص الدينية - دراسة في تراث ابن حزم»، من منشورات مكتبة ودار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، ط 1، 2004 م.
- 2 - مطبوع، من منشورات دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 2000 م.
- 3 - مطبوع في ثلاثة أجزاء، من منشورات دار أضواء السلف، الرياض، ط 1، 2005 م.
- 4 - مطبوع، بعنوان: «ابن حزم وآراؤه الأصولية»، من منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2007 م.

سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (ظهر المهرارز - فاس)، المغرب.

8- «منهجية ابن حزم في تفسير النصوص»، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير للباحثة: صورية عائشة باية بن حسين، مقدمة في كلية معهد الشريعة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في الجزائر، بإشراف الدكتور: إسماعيل يحيى رضوان.

9- «الفكر الفقهي لابن حزم الظاهري»، رسالة ماجستير للباحث: إبراهيم محمد عبد الرحيم، مقدمة في كلية دار العلوم في جامعة القاهرة، عام 1981م، بإشراف الدكتور: عبد المجيد محمود عبد المجيد.

10- «مصطلحات أصولية لكتاب الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم»، رسالة ماجستير للباحثة: ربيعة كاوزي، مقدمة في كلية الآداب في جامعة محمد الخامس في المغرب عام 1991م، بإشراف الدكتور: فاروق حمادة، وهي دراسة لغوية للمصطلحات الأصولية لدى ابن حزم الظاهري.

11- «حجية القياس الأصولي عند ابن حزم الظاهري، وأثره في الفقه»، رسالة ماجستير للباحث: جودي صلاح الدين التنشة، مقدمة في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية عام 1996م، بإشراف الدكتور: العبد خليل أبو عبيد.

12- «الاستصحاب وفاعليته في عملية الاجتهاد عند ابن حزم»، رسالة ماجستير للباحث: حسن بن إبراهيم الهنداوي، مقدمة في كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، بالجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، عام 1999م.

13- «ظاهرية ابن حزم وأثرها في آرائه في الاجتهاد بالرأي والتعديل والتقليد»، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير للباحث: محمد زكي بن زكريا أوانج، مقدّمة في جامعة آل البيت في الأردن عام 2001م، بإشراف الدكتور: فضل الله الأمين.

14- «الظاهر عند ابن حزم - دراسة أصولية فقهية»¹، رسالة علمية للباحث: أحمد عيسى يوسف العيسى، وإشراف: أ. د. مصطفى إبراهيم الزلي، العراق.

15- «المناظرة في أصول التشريع الإسلامي (دراسة في التناظر بين ابن حزم والباجي)»²، رسالة علمية للباحث: المصطفى الوضيبي، بإشراف: أ. د. التهامي الراجي، البيضاء، المغرب.

16- «ظاهرية ابن حزم الأندلسي»: نظرية المعرفة ومناهج البحث»، رسالة ماجستير للباحث: أنور خالد قسيم الزعبي، مقدمة في الجامعة الأردنية، نشرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وراجعها: أحمد الطراونة.

17- «مفردات الإمام ابن حزم الظاهري عن المذاهب الأربعة في كتاب النكاح»، رسالة ماجستير للباحث: عصام عبد العزيز عبد الرحمن آل الشيخ، المملكة العربية السعودية.

وقد جاء بحثي هذا ليقدم دراسةً شاملةً عن مصادر ابن حزم الظاهري والاختلاف فيها مع بقية الأصوليين الأربعة مع بيان أثر الاختلاف في الفروع، مما يشكل إضافة مهمة للدراسات التي قامت على ابن حزم الظاهري ومدرسته.

1 - مطبوع، من منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006 م.

2 - مطبوع، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب. ط1، 1998 م.

خامسًا: خطة البحث

المقدمة: وتشمل على ست نقاط:

- 1- أهمية البحث.
- 2- منهجية البحث.
- 3- إشكالية البحث.
- 4- الدراسات السابقة.
- 5- خطة البحث.
- 6- الشكر والتقدير.

الباب الأول: التمهيد والدراسة التاريخية.

ويشمل على ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: حدود عنوان البحث

المبحث الأول: المصادر الأصولية.

المبحث الثاني: الاختلاف.

المبحث الثالث: جمهور الأصوليين:

- 1- مدرسة الفقهاء «الحنفية».
- 2- مدرسة المتكلمين «المالكية والشافعية والحنابلة».

المبحث الرابع: مناهج الأئمة الخمسة

الفصل الثاني: المذهب الظاهري ومؤسسه.

المبحث الأول: مؤسس المذهب الظاهري – داود بن علي.

المبحث الثاني: هل يُعتد بخلاف الظاهري في إجماع العلماء؟

الفصل الثالث: ابن حزم الظاهري

الباب الثاني: المصادر الأصولية عند ابن حزم المتوافقة مع المصادر الأصلية عند

جمهور الأصوليين

ويشمل على ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول – المصدر الأول: القرآن الكريم.

المبحث الأول: حدُّ القرآن الكريم وحجّيته ووجوب الأخذ به.

المبحث الثاني: الأخذ بظاهر القرآن الكريم.

المبحث الثالث: التشابه في القرآن الكريم.

المبحث الرابع: تأويل القرآن الكريم.

المبحث الخامس: بيان القرآن الكريم وأنواع البيان عند ابن حزم

(الاستثناء، التخصيص، التفسير، التوكيد).

المبحث السادس: تخصيص القرآن الكريم بالكتاب وبالسنة.

المبحث السابع: نسخ القرآن الكريم بالسنة المتواترة والآحاد.

الفصل الثاني - المصدر الثاني: السنة

المبحث الأول: حدُّ السنة وأقسامها باعتبار صدورها عن رسول الله ﷺ.

المبحث الثاني: حجية السنة وحكمها.

المبحث الثالث: أفعال النبي ﷺ هل هي على الوجوب؟

المبحث الرابع: أقسام السنة باعتبار سندها:

■ الحديث المتواتر.

■ حديث الآحاد (خبر الواحد).

■ الحديث المرسل.

المبحث الخامس: تخصيص السنة بالقرآن.

المبحث السادس: نسخ السنة بالقرآن.

الفصل الثالث - المصدر الثالث: الإجماع

المبحث الأول: حدُّ الإجماع وحجيته وتحرير موضع الاختلاف.

المبحث الثاني: عصر الإجماع.

المبحث الثالث: هل الإجماع لا يكون إلا على نص؟

المبحث الرابع: الإجماع السكوتي.

المبحث الخامس: إجماع (أو عمل) أهل المدينة.

الباب الثالث: المصادر الأصولية المعتمدة عند ابن حزم التي تتوافق مع بعض الدلالات والمفهوم والمصادر الفرعية عند جمهور الأصوليين

ويشمل على ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول- المصدر الرابع: الدليل.

المبحث الأول: حده وحجته.

المبحث الأول: حدُّ الدليل وأقسامه إجمالاً.

المبحث الثاني: أقسام الدليل المأخوذ من الإجماع، وهي أربعة أقسام:

1- استصحاب الحال¹.

2- وأقلُّ ما قيل².

3- وإجماعهم على ترك قولة ما.

4- وإجماعهم على أن حكم المسلمين سواء، وإن اختلفوا في

حكم كلِّ واحدة منها.

المبحث الثالث: أقسام الدليل المأخوذ من النص، وهي سبعة أقسام:

1- مقدمتان تُنتج نتيجةً ليست منصوصة في إحداهما.

1 - أُفرد بحثُ استصحاب الحال في الفصل الثاني من الباب الثالث، بوصفه من المصادر الفرعية عند

مَن قال به من الأصوليين من غير الظاهرية.

2 - أُفرد بحثُ أقل ما قيل في الفصل الثالث من الباب الثالث بوصفه من المصادر الفرعية عند مَن قال

به من الأصوليين من غير الظاهرية.

2- شرطٌ معلقٌ بصفة، فحيث وُجد فواجب ما عُلّقَ بذلك الشرط.

3- لفظٌ يُفهم منه معنىً فيؤدى بلفظ آخر.

4- أقسامٌ تبطل كلها إلا واحداً فيصح ذلك الواحد.

5- قضايا واردة مدرّجة.

6- عكس القضايا، الكلية الموجبة تنعكس جزئية أبداً.

7- لفظ ينطوي فيه معانٍ جمّة.

الفصل الثاني- المصدر الخامس: الاستصحاب

المبحث الأول: حدُّ الاستصحاب وأمثله

المبحث الثاني: حجية الاستصحاب، وأنواعه، ومما يتفرع عنه من القواعد، وتحرير موضع الاختلاف. ومما يترتب عليه من أثر الاختلاف.

الفصل الثالث- المصدر السادس: الأخذ بأقلِّ ما قيل

المبحث الأول: بيان مفهوم أقلِّ ما قيل عند القائلين به وأمثله وإنكار ابن حزم لما ذهب إليه الأصوليون فيه وإنكارهم عليه.

المبحث الثاني: حجية الأخذ بأقلِّ ما قيل، ووجه الاستدلال، وشروط العمل به، ومما يترتب عليه من أثر الاختلاف.

الخاتمة: أهم النتائج.

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث والآثار
- فهرس الأعلام
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

سادساً: الشكر والتقدير

الحمدُ والشكرُ لله أولاً على فضله وإحسانه، عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته، حمداً وشكراً كثيراً طيباً مباركاً يليقُ بجلال وجهه، وعظيم فضله وسلطانه، سبحانه وتعالى لا نحصي ثناءً عليه هو كما أثنى على نفسه.

وبعد شكر الله تعالى أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور محمد أديب صالح، صاحب الفضل في توجيهي إلى هذا الموضوع، فجزاه الله عني كل خير. وأتوجه بالشكر والتقدير أيضاً إلى الأستاذ الدكتور حمزة حمزة، الذي قبل مشكوراً الإشراف على هذا البحث، فجزاه الله عني كل خير.

كما أتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور محمد خير هيكل والأستاذ الدكتور أسامة الحموي لقبول مناقشة هذه الرسالة العلمية، وأسأل المولى أن يكلل جهودهما بالتوفيق والفلاح، وأن يعلي مقامهما في الدارين.

وأتوجه بالشكر والتقدير إلى الأساتذة في جامعة أم درمان الإسلامية على الجهود التي يبذلونها لإعلاء هذا الصرح العلمي الثر، الذي يشع نوره في أرجاء العالم الإسلامي، فجزى المولى القائمين على الجامعة خير الجزاء.

ثم إنه لا يفوتني أن أشكر الأفاضل: الأستاذ الدكتور محمد شريف الصواف رئيس فرع جامعة أم درمان في دمشق ورئيس مجمع الشيخ أحمد كفتارو، وأستاذي الدكتور محمد خير فاطمة عميد كلية أصول الدين في فرع دمشق سابقاً، والأستاذ الدكتور محمد سليمان عميد قسم الدراسات العليا في فرع دمشق، الذين بذلوا -

هم وأخوانهم من الأساتذة في المجمع - من وقتهم وجهدهم الكثير الذي لا يعلمه إلا الله لإنجاح العملية التعليمية في هذا الصرح العلمي الكبير، فأسأل المولى أن يتقبل منهم ويجزيهم جميعاً خير الجزاء.

والشكر موصول لكل أساتذتي وأحبائي في مجمع الشيخ أحمد كفتارو، المدرسة التي بها نشأت، وفيها ترعرعت، ومنها نهلت.

ولا يفوتني أن أشكر كل من أسدى لي معروفاً من عونٍ ورأي ومشورة في إنجاز هذا العمل وفي مسيرتي العلمية، وأخص منهم أخي الدكتور بسام عجبك، وأخي الدكتور محمد حسان الخيمي، وأخي الدكتور محمد أنس دوامنة، وأخي الأستاذ عبد السلام محمده.

وختاماً أود أن أشكر والدتي التي بذلت الكثير من أجلي، أدام الله عليها الصحة والعافية وأقر عينها بما تحب في الدارين، كما أشكر زوجتي على صبرها وتحملها معي أعباء الحياة في سبيل إنجاز هذه الرسالة.

لكم مني جميعاً كل الشكر وكل الود، وأسأل المولى أن يجزيكم عني جميعاً خير الجزاء وأجزل العطاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.